

الأمن الإنساني والذكاء الاصطناعي: التحديات الحقوقية في عصر الصناعة المعرفية

Human Security and Artificial Intelligence: Human Rights Challenges
in the Age of Industry”

حنان أوثن (1) مريم بن زعيم (2)

(1) كلية الحقوق والعلوم السياسية _ جامعة عباس لغرور _ خنشلة _

hanane.ouchene@univ-khenchela.dz

(2) كلية الحقوق والعلوم السياسية _ جامعة عباس لغرور _

benzaim.meriem@univ-khenchela.dz

تاريخ النشر:

2026/10/31

تاريخ القبول:

2026/09/28

تاريخ الارسال:

2026/04/26

الملخص:

تناول هذه الدراسة توضيح العلاقة بين الأمن الإنساني والذكاء الاصطناعي، مع التركيز على التحديات الحقوقية الناشئة في السياقات الصناعية المعاصرة. كما تم تحليل تأثير الأنظمة الذكية على الحقوق الأساسية كالحق في الخصوصية والمساواة والوصول للخدمات الأساسية.

وأبرزنا في الدراسة المخاطر المتعلقة بالتحيز الخوارزمي وممارسات المراقبة، وفجوات المساءلة في عملية اتخاذ القرار الآلي، كما بينا دور الأطر القانونية وآليات الحوكمة في الحد من هذه المخاطر. وعبر المقاربة القائمة على الانسان أكدنا في الدراسة على ضرورة مواءمة الابتكار التكنولوجي مع معايير حقوق الإنسان لضمان بناء مجتمعات شاملة وعادلة آمنة في بيئة صناعية رقمية متزايدة.

الكلمات المفتاحية:

الأمن الإنساني _ الذكاء الاصطناعي _ حقوق الإنسان _ التحيز الخوارزمي _ الحوكمة الرقمية _ حماية الخصوصية _ المساءلة.

Abstract:

This study examines the intersection between human security and artificial intelligence, focusing on emerging human rights challenges in contemporary industrial contexts.

المؤلف المرسل: حنان أوثن

It analyzes how AI-driven systems influence fundamental rights such as privacy, equality, and access to essential services.

The paper highlights risks related to algorithmic bias, surveillance practices, and accountability gaps in automated decision-making. It also explores the role of legal frameworks and governance mechanisms in mitigating these risks. By proposing a human-centered approach, the study emphasizes the need to align technological innovation with human rights standards to ensure inclusive, fair, and secure societies in an increasingly digital industrial environment

key words:

Human security, Artificial intelligence, Human rights, Algorithmic bias, Digital governance, Privacy protection

مقدمة:

عالم اليوم عرف أهم مرحلة من مراحل كتابة تاريخ الإنسان، حيث شهدت هذه المرحلة تحولا عميقا وغير مسبوق او معهود، بفضل مخرجات الثورة الرقمية والتقنية التي صاحبها تطورات الذكاء الاصطناعي باعتباره نمطا خوارزميا تخطى مدلول المعرفة الابتكارية ليصل لمدلول الابتكار الصناعي ذاتي المعرفة، حيث أضحت أدواتها تلعب دورا رئيسيا في إعادة تشكيل بنية المجتمع الحديث أي انتقالها من مرحلة المساعد لمرحلة الشريك المؤسس المتحكم في مختلف أنماط حياة الانسان.

وما يلاحظ في هذه المرحلة التي جمعت بين ابتكار الإنسان وذكاء الآلة، أن أثر

المزاوجة بين المتغيرين لم يعد مقتصرًا على حدود استخدام التكنولوجيا وضوابط ذلك بل امتد ليشمل البعد الإنساني في مفهوم الأمن الإنساني القائم على موازنة جدلية حماية حق الأفراد وضمان كرامته وحقوقه كإنسان فاعل ومفتعل في منظومة قانونية تجمع بين جمود النص ومرونة القاعدة متى انتهج نهج تحقيق المنفعة العامة سواء في مفهومها الضيق (المحلي) أو الواسع (الدولي) أو حتى الممتد (العالمي) كغاية وغرض في ذات اللحظة. أمام هذا النسق المعرفي الحديث أصبح موضوع الأمن الإنساني والذكاء الاصطناعي من المواضيع التي تكتسي أهمية بالغة، لارتباطه بتلك العلاقة الدقيقة بين التطور التكنولوجي المعرفي السريع ومقتضيات ضرورة حماية الانسان وحقوقه الأساسية من جهة أخرى .

أصبح اليوم مدلول الأمن الإنساني في شكله التقليدي يواجه تحديات جديدة أفرزتها الصناعة المعرفية في مرحلتها الحديثة التي ارتبطت بالذكاء الاصطناعي والتنبؤ الآلي والخوارزمية النشطة ، والقرار الآلي الذي مس استخدامه مختلف المجالات إما زيادة أو نقصان بحسب تأثر المجال بالتقنية ، ومرد ذلك أنه ومع توجيه السلوك البشري بفضل معطيات التنبؤ الخوارزمي وما قدمته من مرونة و تعزيز للكفاءة فيما يحقق تحسين الخدمة ، إلا أنها قد و/أو تتحول لأدوات مساس بالخصوصية الإنسانية ، مع انتاج نمطية جديدة من التمييز غير المرئي القائم على نواتج الخوارزمية ومن ثم الانتقال من نطاق الاستغلال لنطاق هدم حق أو جملة من الحقوق الأساسية المرتبطة بالإنسان .

تظهر أهمية الموضوع في كونه من المواضيع التي تلامس جوهر التحولات التي عرفها القانون الدولي والوطني على حد السواء، إذ غدى من الضروري إعادة التفكير في مدى كفاية القواعد القانونية التقليدية لمواكبة تسارع التطور التكنولوجي، خاصة أمام غياب الإطار القانوني الدولي الموحد الذي يكفل تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل شامل يضمن الموازنة بين الابتكار كحق فردي وحماية الحقوق الجماعية والفردية حين مواجهته ومن منطلق أن هذا الموضوع من المواضيع التي تفتح نقاشات قانونية متعددة ومتنوعة في مختلف المجالات وعلى مختلف الأصعدة خاصة ما تعلق بضمان احترام وتكريس مبادئ حقوق الانسان داخل البيئة الرقمية ، كانت إشكالية الدراسة تركز على : مامدى قدرة الذكاء الاصطناعي على تعزيز الأمن الإنساني ؟ وماهي تحديات الحقوق المترتبة عن سياق الصناعة المعرفية ؟ متى استخدمت الذكاء الاصطناعي ؟

سياق الإجابة عن هذه الإشكالية يفرض وضع تساؤلات جوهرية نوجزها في :

- هل يمكن إعادة تعريف الأمن الإنساني في ظل تطبيقات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ؟

- ما طبيعة مخاطر الحقوق المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي ، خاصة متى تحدثنا عن مجال الخصوصية والمساواة ؟

- ما مدى قدرة نصوص القانون الحالية في ضبط تسارع التكنولوجيا ، مما يحقق ضمانة فعالية الأمن الإنساني في أقصى صوره ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج التحليلي عبر تفكيك مفاهيم الدراسة المرتبطة بالأمن الإنساني والذكاء الاصطناعي ، لتوضيح أبعادها وفهم مختلف أطرها ، كما استعنا

ببعض من خصائص المنهج الوصفي لبناء وصف تقاربي مرتبط بالواقع التطبيقي لتقنيات الذكاء في مواجهة أبعاد ومتطلبات الأمن الإنساني .

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي كفاعل جديد في مدلول الأمن الإنساني

اعتبار الذكاء الاصطناعي اعل جديد في مدلول المن الإنساني يفرض إعادة النظر في الأطر المفاهيمية والقانونية التقليدية ، من خلال إدماج الفاعل ضمن منظومة الحوكمة العالمية ، ووضع ضوابط توجه استخدامه بما يخدم الإنسان ويحمي حقوقه ، ومن ثم كان هدف هذا المبحث هو توضيح طبيعة دوره المستجد ، وتحليل انعكاساته على مفهوم الأمن الإنساني في ضوء التوازن بين متطلبات الابتكار وضمن الحماية .

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والتداخل العملي بين المصطلحين

عرف مفهوم الأمن الإنساني تحولات جذرية في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي ، حيث لم يعد قاصرا على الحماية التقليدية للفرد من التهديدات ذات الطابع العسكري أو المادي فقط ، بل اتسع ليشمل أبعاد متعددة تتعلق بالكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية ، والأمن الرقمي والمعرفي على حد السواء ، ومن هنا برز الذكاء الاصطناعي كفاعل جديد يؤثر بشكل أو آخر في إعادة تشكيل معالم الأمن الإنساني .

الفرع الأول: قراءة في مدلول الأمن الإنساني أمام استخدامات الذكاء

الاصطناعي

في هذه الجزئية سنحاول تحليل مدلول الأمن الإنساني عبر توضيح العلاقة ما بينه وبين الذكاء الاصطناعي كإطار معرفي معاصر متسارع متعدد المجالات والاستخدامات وفي ذات الوقت ناتج يؤثر سلبا على المنظومة القانونية كاملة بما فيها اطار الحقوق الأساسية التي تمثل جوهر ومجال الأمن الانساني .

أولا - مدخلات مصطلح الأمن الإنساني والذكاء الاصطناعي

نحدد في هذه الجزئية فكرتين أساسيتين إحداهما ترتبط بتطور مفهوم الأمن الإنسانية والثانية تتعلق بالعلاقة بين الذكاء الاصطناعي والأمن الإنساني

_ الامن الإنساني من الحماية التقليدية إلى الأمن الشامل

ارتبط الأمن في صورته الكلاسيكية بمفهوم أمن الدولة، الذي يركّز أساسًا على حماية السيادة الوطنية من التهديدات الخارجية، خاصة العسكرية منها. وقد تشكّل هذا

التصور في سياق العلاقات الدولية التقليدية التي أعقبت أحداث مثل الحرب العالمية الثانية، حيث كان هاجس الدول هو الحفاظ على بقائها في مواجهة الأخطار العسكرية.

ـ ما بين مدلول الأمن الإنساني والذكاء الاصطناعي جذب أم نفور

العلاقة بين الأمن الإنساني والذكاء الاصطناعي ليست بذلك النهج المستقيم الذي يمكن تحليله على أنه قابل للوصف بالجذب أو النفور بشكل مطلق، وإنما هي رابطة مركبة تضمن بين طياته التآرجح بين التوتر والتكامل، وذلك بحسب معطيات وطريقة توظيف الذكاء الاصطناعي كفاعل تكنولوجي وحدود ضبطه قانونيا وأخلاقيا .

ومرد هذا التآرجح يمتد تاريخيا لسنة 1994 حيث شهد مفهوم الأمن الإنساني تطورا واسعا على إثر اقراره بشكل رسمي، متجاوزا مقارنة الارتكاز على الدولة، وهذا حين وسع في تقرير التنمية البشرية أنداك من نطاقه ليشمل أبعاد إنسانية عديدة.¹

مما فتح معه المجال اليوم لظهور فاعلين جدد يؤثرون على المفهوم¹ إما بالإيجاب أو السلب وعلى رأسهم الذكاء الاصطناعي، وفي هذا الإطار ظهر للوجود اتجاهين أساسيين ـ اتجاه مبدأ الجذب، حيث يركز على مبدأ أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة فعالة في تعزيز الأمن الإنساني في مختلف أبعاده، حيث عبر خاصية التنبؤ يسهم في تحليل المخاطر وتفاديها، كما يحسن من خدمات الرعاية الصحية ودعم أسس الأمن الغذائي بالإضافة لدعم العدالة² من خلال تحليل معطيات جهاز العدالة، حيث يبرز الذكاء الاصطناعي كحليف استراتيجي يعزز قدرة الدول والمؤسسات على حماية الإنسان، ويقدم لمفهوم الأمن الإنساني بعدا استباقي قائم على التوقع والوقاية بدلا من رد الفعل، وهو ما تؤكد المبادئ الدولية التي تدعو لتوظيف الذكاء الاصطناعي كأداة لخدمة التنمية المستدامة³

ـ اتجاه مبدأ النفور، الذكاء الاصطناعي يثير جملة من المخاطر تقلل من أسس الأمن الإنساني في حد ذاته، حيث أن التوسع في استخدام الخوارزميات يرتب لانتهاك

¹ . united Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 1994, Oxford University Press, 1994, p. 23.

¹ .United Nations, *The Age of Digital Interdependence*, 2019, p. 15

² . *Global Risks Report*, World Economic Forum, 18 th edition,insight report, 2023p: 24

³ . OECD Principles on Artificial Intelligence, 2019, <https://www.oecd.org/en/topics/ai-principles.html>

الخصوصية وتكريس التمييز المرتب عن فكرة وخاصة التحيز الخوارزمي ، وتهديدات فرص العمل واتساع بؤرة الفجوة الرقمية¹ ، بالإضافة لإضعاف الرقابة البشرية مما يكرس نوعاً جديداً من اللائيقين يمكن أن نسميه بـ " اللائيقين الخوارزمي " بالإضافة لظاهرة الرأسمالية الرقمية².

ما بين هذين الاتجاهين نقول استنتاجاً أن العلاقة ليست لا جذب تام ولا نفور مطلق، بل يمكن وصفها على أنها علاقة مشروطة ، قائمة على الميل للجذب حين يؤثر الذكاء الاصطناعي بضوابط ذات طبيعة أخلاقية³ وقانونية محددة ، ويميل للنفور حين يترك دون تطبيق حوكمة⁴ ويوظف من غير ضوابط على أساس هيمنة الاستغلال.

ثانياً - الذكاء الاصطناعي ومركزية بنية الصناعة المعرفية

مما تقدم تحليله في جزئيات هذا البحث نقول أن التحول الرقمي لم يعد مقتصرًا على مجرد الانتقال من الوسائط التقليدية للرقمية ، بل أصبح تحولاً في بنية إنتاج المعرفة ذاتها، والآليات التي تنتج من خلالها القيمة الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، ومن هذا السياق تظهر أهمية الذكاء الاصطناعي باعتباره تكنولوجيا ذات أثر ممتد في مختلف المجالات وبشئ الإشكالات خاصة في الإنتاجية والابتكار، مع التركيز الملحوظ في الخدمات ذات الكثافة المعرفية⁵.

¹ .Virginia Eubanks, Automating Inequality: How High-Tech Tools Profile, Police, and Punish the Poor

St. Martin's Press, New-York, 2018, 272 p:67.

² . Shoshana Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism*, New York: PublicAffairs, ,2019, p. 221.

³ . UNESCO, *Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence*, 2021, <https://www.unesco.org/en/articles/recommendation-ethics-artificial-intelligence>

⁴ . European Commission, *White Paper on Artificial Intelligence*, 2020. https://commission.europa.eu/system/files/2020-02/commission-white-paper-artificial-intelligence-feb2020_en.pdf

⁵ . Filippucci, Francesco, Peter Gal, Cecilia Jona-Lasinio, Alvaro Leandro, and Giuseppe Nicoletti, *The Impact of Artificial Intelligence on Productivity, Distribution and Growth: Key Mechanisms, Initial Evidence and Policy Challenges*, OECD Artificial Intelligence Papers, No. 15, OECD Publishing, Paris, 2024,p: 23

الذكاء الاصطناعي وتدخله في بنية الصناعة المعرفية لا تعتمد على ما يمتلكه من قدرات تقنية فقط ، ولكن تمتد لإعادة توزيع أدوار الفاعلين في إنتاج المعرفة¹، مما يثير اشكالات ترتبط بحق تملك البيانات والمعرفة ومبدأ الخصوصية والشفافية والتحيز الخوارزمي والمسؤولية عن القرارات المؤتمتة، يضاف لها خطر تركيز القدرات التقنية والمعرفية عند عدد محدود من الفاعلين، مما دفع اليونسكو للتأكيد على أن حوكمة الذكاء الاصطناعي لابد من ان تقوم على مبادئ محددة ومضبوطة وعلى رأسها عدم التمييز².

مركزية بنية الصناعة المعرفية تظهر على أنها أهم نتائج تحولات الذكاء الاصطناعي، حيث جعل من المعرفة أهم أجزاء البنية التحتية التي تقوم عليها الأنظمة الذكية³

الفرع الثاني: تداخل الأمن الإنساني مع البيئة الرقمية المعاصرة

العلاقة بين الأمن الإنساني والبيئة الرقمية قائمة على التداخل المتبادل بين الفرصة والخطر ، حيث ان التكنولوجيا تعزز امن الإنسان عبر تحسن الوصول للخدمة والمعلومة بما يدعم الاستجابة للكوارث والأزمات، لكن في ذات الوقت تكون مصدر تهديد جديد متى استغلت بشكل غير مشروع كاستخدامها للإضرار بالفرد او المؤسسة على حد سواء.

أولا – من مفهوم الأمن القومي إلى الأمن الرقمي الإنساني

اكتسب التداخل بين الأمن الإنساني والبيئة الرقمية أهمية كبرى في ظل التزايد المتسارع للذكاء الاصطناعي ، لذلك اتجهت الأدبيات الدولية الحديثة لربط التحول الرقمي بمبادئ حقوق الانسان والأمن والحوكمة والمساءلة،

_ البيئة الرقمية وإعادة تشكيل مصادر التهديد

ارتبط مفهوم الأمن في التصور التقليدي للدولة بالحفاظ على سيادتها ووحدة إقليمها واستقلالها السياسي وحماية مصالحها الحيوية من التهديدات الخارجية، ولذلك انصبحت المقاربة الأمنية الكلاسيكية على الدولة بوصفها المرجع الأساسي للأمن، وعلى

¹ . مختلف المؤسسات وعلى رأسها العلمية والاقتصادية والإدارية أصبحت مطالبة بامتلاك قدرات جديدة في إدارة البيانات وتطوير المهارات الرقمية ، وتقييم مخرجات الخوارزميات ، وضمان الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا.

² UNESCO, Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence, Paris, UNESCO, 2022, p: 19

³ . UNESCO, Guidance for Generative AI in Education and Research, Paris, UNESCO, 2023

القدرات العسكرية والسياسية باعتبارها أهم أدوات تحقيقه، لكن التحولات التي عرفها النظام الدولي كشفت عن محدودية اختزال الأمن في حماية الحدود والإقليم ومواجهة التهديدات العسكرية، إذ أصبحت حياة الأفراد ورفاهيتهم وحقوقهم عرضة لجملة من المخاطر. ومن ثم بدأ مفهوم الأمن يتجه تدريجياً من أمن الدولة إلى أمن الإنسان¹.

في ظل انتشار التكنولوجيا الرقمية وإعادة تشكيل بيئة الأمن، لم تعد التهديدات التي تواجه الفرد والدولة محصورة في مجالها المادي المتعارف عليه، بل انتقلت لمجال رقمي يعتمد على فضاء وهي مرتبط مباشرة بالحياة اليومية والخدمة العامة، مما جعل تهديدات البنى التحتية الرقمية هي الصور الجديدة للمخاطر التي تؤثر بأمن الإنسان مما ينعكس أنياً على الدولة².

ومن هذا المنطلق لم يعد الأمن السيبراني مجرد مفهوم تقني مقتصر على حماية الأنظمة، بل أصبح مرتبط بحماية الثقة الرقمية وضمان استمرار عجلة الحق مقابل الخدمة في البيئة الرقمية الذكية.

إذا مفهوم الأمن الرقمي الإنساني ينظر إليه باعتباره توسيع للمنظور الأمني بحيث لا تكون التكنولوجيا والأنظمة هي وحدها موضوع الحماية بل يكون الإنسان كتركيبة قائمة على الحق، الكرامة، الاستخدام، هي أصل الغاية الأمنية.

ثانياً - عناصر إعادة تعريف الأمن الإنساني

مفهوم الأمن الإنساني لم يعد مقتصرًا على الحماية من الاعتداء المادي مهما كان شكله، بل أصبح متعدد الأبعاد يركز على الإنسان وحقوقه وقدرته على مواجهة المخاطر المتداخلة مما يقود لمفهوم الأمن الرقمي الإنساني.

الانتقال من الاستجابة إلى الوقاية ومن الحماية إلى التمكين

لابد من الانتقال من منطق رد الفعل لمنطق الوقاية، حيث بدل انتظار تحقق الخطر فالتعامل مع آثاره، يجب أن يركز النهج الإنساني اليوم على اكتشاف مصادر

¹ . Commission on Human Security, Human Security Now: Protecting and Empowering People, New York, 2003

² . UNDP, Human Security in the Digital Context, 21 October 2025

<https://www.undp.org/digital/blog/human-security-digital-context?utm>

الضعف ومعالجة أسبابها الجذرية قبل تحولها لازمات، وهذا التوجه ليس بغريب حيث اعتمدته الأمم المتحدة في تفعيلها للأمن الإنساني¹.

كذلك يجب أن لا ينظر للإنسان على اعتباره مجرد متلق للحماية بل باعتباره فاعلا مشاركا في انتاج امنه، فتستهدف الحماية الحد من المخاطر، ويعمل التمكين على تحقيق هدف تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات في المشاركة واتخاذ القرارات وبناء القدرة على مواجهة مخاطر المستقبل².

ـ ادراج البعد الرقمي في مفهوم الأمن الإنساني

يمثل البعد الرقمي أحدث مراحل إعادة تعريف الأمن الإنساني، فإذا كان الأمن الإنساني التقليدي يهتم بحماية الإنسان من الخوف والعوز والإهانة، فإن البيئة الرقمية أوجدت أشكالاً جديدة من المخاطر تمس الإنسان بصورة مباشرة، مثل انتهاك الخصوصية، واستغلال البيانات، وفقدان السيطرة على الهوية الرقمية، والتمييز الناتج عن بعض النظم المؤتمتة، والمخاطر المرتبطة بالخدمات الرقمية والبنية التحتية الحيوية.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي كفاعل جديد في انتاج التهديدات والفرص

رتب الذكاء الاصطناعي تحول نوعي في طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا والإنسان فلم يعد مجرد أداة تقنية تستخدم لتنفيذ المهام أو تحسين كفاءة القرارات، بل أصبح عنصر مؤثر في إنتاج المعرفة، بما جعله فاعلا متزايد الحضور في مختلف المجالات وفي المقابل القدرات المتقدمة للأنظمة الذكية تطرح أنماطا جديدة من المخاطر الأمر الذي يجعل أثر الذكاء الاصطناعي مزدوجا بين إنتاج فرص جديدة وتعقيد مصادر التهديد.

أهمية هذه الثنائية تتجاوز المجال التقني لتصل إلى مفهوم الأمن الإنساني؛ إذ أصبح من الضروري إعادة النظر في طبيعة المخاطر التي تواجه الإنسان في بيئة تتزايد فيها قدرة الخوارزميات على تحليل السلوك والتنبؤ به والتأثير في القرارات. ومن ثم، فإن التحدي المعاصر لا يتمثل في تحديد ما إذا كان الذكاء الاصطناعي مصدرا للتهديد أم فرصة للتنمية والحماية، وإنما في كيفية حوكمة هذه التكنولوجيا بما يضمن تعظيم منافعها والحد من مخاطرها، مع الحفاظ على حقوق الإنسان وكرامته.

¹ . صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، ماهو الأمن البشري

<https://www.un.org/humansecurity/ar/what-is-human-security>

² . هذا النهج الأقرب لضمان الأمن الإنساني في البيئة الرقمية، كون المستخدم لم يعد مجرد مستفيد من التكنولوجيا، بل أصبح طرفا يأخذ حكم إما المنتج أو المتفاعل مع الأنظمة الرقمية.

الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي ودوره في بناء الفرصة

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد تقنية موجهة إلى أتمتة المهام ، بل أصبح أحد العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل الفرص بفضل قدرته على معالجة كميات ضخمة من البيانات، واكتشاف الأنماط، ودعم التنبؤ واتخاذ القرار، اتاح إمكانات جديدة لتحسين الخدمات وتعزيز الابتكار وتطوير حلول أكثر استجابة للاحتياجات الإنسانية. ومن هذه الزاوية، لا نفهم (لفرصة) باعتبارها نتيجة تقنية تلقائية، وإنما باعتبارها قدرة يمكن تحويلها إلى قيمة اجتماعية وإنسانية متى توافرت البيئة القانونية والمؤسسية والمهارات اللازمة.

أولاً - دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الخدمة

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أهم الأدوات المعاصرة لإعادة تشكيل مفهوم الخدمة، سواء في القطاع العام أو الخاص، بالنظر إلى قدرته على تحليل البيانات الضخمة، وأتمتة الإجراءات، والتنبؤ باحتياجات المستفيدين، وتقديم استجابات أكثر سرعة وتخصيصاً. ولم تعد قيمة الذكاء الاصطناعي في هذا المجال مقتصرة على اختصار الوقت والجهد، بل امتدت إلى إعادة تصميم دورة تقديم الخدمة ذاتها، من مرحلة تحديد الحاجة إلى مرحلة تقديم الخدمة وتقييم جودتها وتحسينها بصورة مستمرة. ومن ثم أصبح توظيف الذكاء الاصطناعي مرتبطاً بصورة متزايدة بمفهوم جودة الخدمة وفعاليتها وإمكانية الوصول إليها¹

كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تخصيص الخدمة وفق احتياجات المستفيدين . فبدل تقديم خدمة موحدة لجميع المستخدمين، تسمح تقنيات تحليل البيانات بفهم الأنماط والاحتياجات المختلفة وتكييف بعض الخدمات تبعاً لها.

يمتد أثر الذكاء الاصطناعي إلى تحسين جودة الخدمة واتخاذ القرار الإداري؛ إذ يمكن تحليل البيانات المتعلقة بأداء الخدمات واكتشاف مواطن الضعف ، ثم استخدام نتائج التحليل في إعادة تصميم الإجراءات. وبهذا ينتقل الذكاء الاصطناعي من مجرد أداة لتنفيذ الخدمة إلى وسيلة تساعد المؤسسة على التعلم من أداؤها وتحسينه بصورة مستمرة.

1 . OECD, Governing with Artificial Intelligence: The State of Play and Way Forward in Core Government Functions, OECD Publishing, Paris, 2025.

وهذه الوظيفة تكتسب أهمية خاصة في الإدارة العمومية، حيث يمكن أن تساهم البيانات والتحليلات التنبؤية في تحسين تخصيص الموارد وتحديد الأولويات.

ومن منظور الأمن الإنساني، تكتسب الخدمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي أهمية إضافية؛ لأن جودة الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والإدارة العمومية، ترتبط مباشرة بقدرة الإنسان على ممارسة حقوقه وتحقيق مستوى من الأمان والاستقرار. ولذلك يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تعزيز الأمن الإنساني عندما يستخدم لتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتنبؤ بالاحتياجات، والاستجابة للأزمات، وتوجيه الموارد إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

ثانيا - دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن

أعاد الذكاء الاصطناعي تشكيل أدوات التعامل مع المخاطر الأمنية، إذ لم يعد الأمن يعتمد فقط على الاستجابة للتهديد بعد وقوعه، وإنما أصبح بالإمكان توظيف تحليل البيانات والخوارزميات في اكتشاف الأنماط، والتنبؤ بالمخاطر، والإنذار المبكر، ودعم اتخاذ القرار. وقد أشارت الأمم المتحدة إلى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحديد أنماط العنف، ومراقبة وقف إطلاق النار، ودعم جهود حفظ السلام والعمل الإنساني، بما يبرز قدرته على الانتقال بالأمن من نموذج الاستجابة إلى نموذج أكثر اعتمادًا على الاستباق والوقاية¹.

من زاوية الأمن الإنساني، يتيح الذكاء الاصطناعي توسيع نطاق الحماية من خلال تحسين القدرة على التنبؤ بالأزمات والكوارث، ورصد بعض مؤشرات انعدام الأمن الغذائي أو النزوح، وتحسين توجيه الموارد الإنسانية. وقد أشارت الأمم المتحدة إلى إمكان استخدام الذكاء الاصطناعي في تحديد انعدام الأمن الغذائي والتنبؤ بحالات النزوح المرتبطة بالأحداث المتطرفة وتغير المناخ، فضلا عن تطبيقات أخرى في المجال الإنساني².

1 . united Nations , Secretary-General's remarks to the Security Council on Artificial Intelligence [bilingual as delivered; scroll down for all-English]; 18 July 2023

<https://www.un.org/sg/en/content/sg/statements/2023-07-18/secretary-generals-remarks-the-security-council-artificial-intelligence-bilingual-delivered>

2 . United Nations Secretary-General, Remarks to the Security Council on Artificial Intelligence, 19 December 2024

<https://www.un.org/sg/en/content/sg/statements/2024-12-19/secretary-generals-remarks-the-security-council-artificial-intelligence-bilingual-delivered?utm>

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يدعم الأمن المؤسسي والإداري من خلال تحسين اكتشاف الاحتيال، وتحليل المخاطر، وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار¹.

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي ودوره في تشكيل التهديد

الذكاء الاصطناعي عنصر مركزي في البيئة الرقمية المعاصرة، بما يتيح من قدرات متقدمة على تحليل البيانات، التنبؤ، الأتمتة واتخاذ القرارات. غير أن هذه القدرات ذاتها يمكن أن تتحول إلى مصدر جديد لتهديد الأمن الإنساني الرقمي عندما تستغل في تطوير أساليب الهجوم السيبراني، أو إنتاج المعلومات المضللة والمحتوى الاصطناعي، أو انتهاك الخصوصية، أو التأثير في السلوك والاختيارات البشرية. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره الخاص بالأمن الإنساني لعام 2022 إلى أن التقنيات الرقمية، رغم قدرتها على توسيع الحريات الإنسانية، يمكن أن تنتج آثارًا غير مقصودة تمس الأمن الإنساني، كما تناول بصورة مباشرة أثر الاعتماد المتزايد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تقويض الأمن الإنساني²

أولاً - نحو إعادة تعريف المخاطر

لم يعد مصدر الخطر بالضرورة فاعل بشري خارجي يستخدم التكنولوجيا للإضرار بالآخرين، وإنما قد ينشأ الخطر من الخوارزمية ذاتها، أو من البيانات التي تدرب عليها، أو من طريقة تصميم النظام، أو من القرارات الآلية التي ينتجها، أو من الاعتماد المفرط عليه. وبذلك يصبح الأمن الإنساني الرقمي مرتبطاً ليس فقط بحماية البنية التحتية والبيانات، وإنما كذلك بحماية الخصوصية، والهوية الرقمية، والاستقلالية الإنسانية، والمساواة، والسلامة المعلوماتية، والثقة في المؤسسات والمنصات الرقمية.

1 . تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الحكومات يمكنها استخدام الذكاء الاصطناعي في اكتشاف الاحتيال وتحسين عملية صنع القرار، مع ضرورة وضع ضوابط تضمن الشفافية والمساءلة وحماية الحقوق

2 . من منظور الأمن السيبراني، تؤكد وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني (ENISA) أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يفتح مسارات جديدة للتلاعب والهجوم، وأن المخاطر لا تقتصر على استخدام الذكاء الاصطناعي ضد الأنظمة، بل تشمل أيضاً نقاط الضعف الموجودة في دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي وسلاسل توريدها

ويترتب على ذلك أن مفهوم المخاطر الرقمية يتجه نحو التحول من الخطر المباشر والقابل للرصد إلى الخطر المركب والمتدرج وغير المرئي؛ فقد يكون الضرر ناتجا عن قرار خوارزمي متحيز، أو عن تضليل واسع النطاق بواسطة المحتوى الاصطناعي، أو عن جمع البيانات وتحليلها بصورة تؤثر في المجال الخاص للفرد، أو عن خلل في نظام ذكي تعتمد عليه خدمات حيوية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقارنة استباقية للمخاطر تقوم على تحديد مصادرها قبل تحقق الضرر، وتقييم أثارها على الإنسان، وإخضاع التقنيات الذكية لمبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة.

ثانيا - المخاطر البنيوية في الأنظمة الذكية

لا تنشأ المخاطر المرتبطة بالأنظمة الذكية بالضرورة من سوء استخدامها أو من الهجمات التي تستهدفها من الخارج، وإنما قد تكون كامنة في البنية التقنية والتنظيمية التي تقوم عليها هذه الأنظمة، فاعتماد الذكاء الاصطناعي على البيانات والخوارزميات ونماذج التعلم الآلي والبنى التحتية الرقمية يجعل بعض مصادر الخطر جزء من النظام ذاته¹ ومن ثم، فإن فهم المخاطر البنيوية يقتضي الانتقال من التركيز على الخطر باعتباره حدثا استثنائيا إلى النظر إليه باعتباره إمكانا متأصلا في تصميم النظام وطريقة تشغيله وتفاعله مع البيئة المحيطة.

يرتبط الخطر البنيوي بمشكلة الشفافية وقابلية التفسير فكلما ازدادت الأنظمة الذكية تعقيدا، أصبح من الصعب على المستخدم أو الجهة الرقابية² فهم الكيفية التي انتقل بها النظام من المدخلات إلى القرار النهائي. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عندما تستخدم الأنظمة الذكية في مجالات تمس الحقوق والمصالح الأساسية للأفراد، لأن غياب القدرة على تفسير القرار قد يضعف المساءلة ويجعل تصحيح الأخطاء أكثر صعوبة.

ومن جهة أخرى، يبرز خطر الاعتماد المفرط على الأنظمة الذكية؛ إذ يمكن أن يؤدي نقل وظائف متزايدة من الإنسان إلى الخوارزمية إلى تضيق هامش الرقابة البشرية وإضعاف القدرة على التدخل عند حدوث خلل. كما أن الترابط بين الأنظمة الذكية والبنى التحتية الرقمية قد يجعل الخلل في نظام واحد قابلاً للانتقال إلى أنظمة أخرى، وهو ما

¹ . NIST, Artificial Intelligence Risk Management Framework (AI RMF 1.0), National Institute of Standards and Technology, 2023.

² . European Union Agency for Cybersecurity (ENISA), *Artificial Intelligence Cybersecurity Challenges*, 2020

الأمن الإنساني والذكاء الاصطناعي: التحديات الحقوقية في عصر الصناعة المعرفية
يحول الخطر من مشكلة تقنية محدودة إلى خطر نظامي يمكن أن يمتد أثره إلى قطاعات حيوية.

المبحث الثاني: التحديات الحقوقية للذكاء الاصطناعي وتأثيرها على الأمن

الإنساني

من منظور الأمن الإنساني، تتجاوز المسألة حماية الدولة أو أمن المؤسسات إلى حماية الإنسان باعتباره محور الأمن وغايته؛ الأمر الذي يجعل الحقوق والحريات عنصراً أساسياً في تقييم آثار الذكاء الاصطناعي، فكلما اتسع نطاق استخدام الأنظمة الذكية أصبح من الضروري ضمان ألا تتحول الكفاءة التقنية إلى مصدر لتوسيع المراقبة أو تعميق التمييز أو إضعاف استقلالية الفرد أو تقويض الثقة في المؤسسات، ومن ثم فإن التحدي الحقيقي لا يتمثل في الذكاء الاصطناعي في ذاته، وإنما في كيفية تصميمه وتنظيمه واستخدامه ومسألة القائمين عليه بما يحقق التوازن بين متطلبات الابتكار والأمن من جهة، وحماية الحقوق والحريات والأمن الإنساني من جهة أخرى.

المطلب الأول: البيئة الخوارزمية والحقوق الأساسية

المساس بالحقوق الأساسية في البيئة الخوارزمية لا ينتج فقط عن الاستخدام غير المشروع للذكاء الاصطناعي، وإنما قد ينشأ أيضاً من عيوب التصميم، أو جودة البيانات، أو غياب الشفافية، أو ضعف الرقابة البشرية، أو عدم وضوح المسؤولية القانونية. وهو ما يجعل حماية الحقوق تقتضي اعتماد مقاربة استباقية تقوم على تقييم المخاطر قبل تشغيل الأنظمة، والتدقيق المستمر في الخوارزميات، وضمان الرقابة البشرية، وإتاحة آليات فعالة للتظلم والتصحيح، وربط الابتكار التقني بمبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والمساءلة. وبذلك تتحول حماية الحقوق الأساسية من قيد خارجي على التكنولوجيا إلى مكّون جوهري في حوكمة البيئة الخوارزمية وضمان الأمن الإنساني في العصر الرقمي.

الفرع الأول: البيئة الخوارزمية والمساس بالحقوق الأساسية

الخلل في البيئة الخوارزمية لا يمس حق منفرد بالضرورة، وإنما قد ينتج عنه تراكم للمخاطر الحقوقية يمس الخصوصية والمساواة والاستقلالية وحرية التعبير والوصول العادل إلى الخدمات، بما ينعكس في النهاية على شعور الإنسان بالأمان والثقة في المؤسسات. ولذلك، فإن بناء بيئة خوارزمية متوافقة مع الحقوق الأساسية يقتضي الانتقال من منطق الكفاءة التقنية وحدها إلى منطق المسؤولية الحقوقية والتقنية

المشتركة، بحيث تصبح حماية الإنسان جزء أصيل من تصميم النظام الذكي وتشغيله وتقييمه، لا مجرد معالجة لاحقة للأثار التي قد تترتب على استخدامه.

أولاً - اقتصاد البيانات وانتهاك الحق في الخصوصية

التحول الرقمي المتسارع رتب إلى بروز اقتصاد البيانات باعتباره أحد المكونات الأساسية للاقتصاد المعاصر، حيث أصبحت البيانات مورداً استراتيجياً تتنافس المؤسسات والمنصات الرقمية على جمعه وتحليله واستثماره في تطوير الخدمات واستهداف المستخدمين، والتنبؤ بالسلوك، وتحسين عمليات اتخاذ القرار، ومع توسع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ازدادت القيمة الاقتصادية للبيانات، إذ تمثل المادة الأولية التي تعتمد عليها الخوارزميات في التعلم والتحليل وإنتاج التوقعات. غير أن تحويل البيانات الشخصية إلى مورد اقتصادي يثير إشكالية حقوقية جوهرية، تتمثل في حدود مشروعية جمعها ومعالجتها واستغلالها، ومدى احترام ذلك للحق في الخصوصية.

وتتجلى مظاهر المساس بالخصوصية في التوسع في جمع البيانات الشخصية وتتبع السلوك الرقمي للأفراد، سواء من خلال المنصات الإلكترونية أو تطبيقات الهواتف أو خدمات الموقع أو تقنيات التعرف والتحليل الآلي. ولا تقف المخاطر عند البيانات التي يصرح بها الفرد بصورة مباشرة، بل تمتد إلى البيانات التي يمكن استنتاجها من أنماط استخدامها، وعلاقاته الرقمية، وعمليات البحث والتصفح، وتفضيلاته، بما يسمح ببناء ملفات رقمية شديدة التفصيل عن شخصيته وسلوكه. ويزداد الخطر عندما تتم معالجة هذه البيانات بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي القادرة على الربط بين مصادر متعددة واستخلاص معلومات لم يقدمها الفرد صراحة¹.

كما تطرح نماذج الأعمال القائمة على استثمار البيانات إشكالية حقيقية بشأن الموافقة الفردية؛ فالموافقة على معالجة البيانات قد تكون في بعض الحالات شكلية أو غير متكافئة، خصوصاً عندما يكون الوصول إلى خدمة رقمية مشروطاً بقبول شروط طويلة ومعقدة لا يستطيع المستخدم فهم جميع أثارها. ومن هنا يظهر التوتر بين القيمة الاقتصادية للبيانات وبين حق الفرد في التحكم في معلوماته الشخصية، ولا سيما عندما

¹ . OECD. AI, Data Governance and Privacy: Synergies and Areas of International Co-operation. OECD Artificial Intelligence Papers, No. 22, OECD Publishing, Paris2024

الأمن الإنساني والذكاء الاصطناعي: التحديات الحقوقية في عصر الصناعة المعرفية
تنتقل البيانات بين جهات متعددة أو تستخدم لأغراض تتجاوز الغرض الأصلي الذي جمعت من أجله.

يكتسب الأمر بعداً أكثر تعقيداً مع الذكاء الاصطناعي التنبؤي والتوليدي، إذ لم تعد البيانات الشخصية مجرد معلومات مخزنة، وإنما أصبحت أساس لإنتاج استنتاجات وتوقعات حول الأفراد. وقد يؤدي ذلك إلى الانتقال من حماية البيانات المعروفة إلى ضرورة حماية الفرد من النتائج والاستنتاجات التي يمكن أن تنتجها الخوارزميات بشأنه، حتى عندما لا تكون تلك الاستنتاجات واردة بصورة صريحة في البيانات الأصلية.

ومن منظور الأمن الإنساني، فإن انتهاك الخصوصية في اقتصاد البيانات لا يمثل مجرد اعتداء على حق فردي، بل يمكن أن يتحول إلى مصدر أوسع لانعدام الأمن الرقمي والاجتماعي، عندما يفقد الفرد السيطرة على معلوماته أو يصبح عرضة للمراقبة أو التصنيف أو التلاعب. لذلك تقتضي حوكمة اقتصاد البيانات إرساء توازن بين القيمة الاقتصادية للبيانات ومتطلبات حماية الخصوصية¹، من خلال مبادئ تقليل جمع البيانات، وتحديد الغرض، والشفافية، والأمن، والمساءلة، وحق الوصول والتصحيح والاعتراض، إلى جانب إخضاع استخدام الذكاء الاصطناعي لتقييمات حقوقية ومخاطرية تضمن ألا تتحول البيانات من وسيلة لتحقيق التنمية والابتكار إلى مصدر جديد لتهديد الأمن الإنساني.

ثانياً - التمييز الخوارزمي وانتهاك مبدأ المساواة

التمييز الخوارزمي من أبرز التحديات الحقوقية التي أفرزها التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي، إذ قد تؤدي الأنظمة الخوارزمية، إلى إعادة إنتاج أشكال قائمة من التحيز واللامساواة أو حتى تضخيمها. وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما تستخدم الخوارزميات في مجالات تمس بصورة مباشرة الحقوق والمراكز القانونية للأفراد كالتوظيف، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والائتمان، وإنفاذ القانون؛ إذ يمكن أن تنتج عنها قرارات تبدو موضوعية وتقنية، لكنها تؤدي عملياً إلى معاملة مختلفة لفئات معينة. وقد أشار مجلس أوروبا إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن تفاقم أنماط عدم

¹ OECD/WTO (2025). Economic Implications of Data Regulation: Balancing Openness and Trust. OECD Publishing.

المساواة القائمة أو تنشئ أشكالاً جديدة من التمييز، ولا سيما عندما تعتمد على بيانات تاريخية تعكس تحيزات اجتماعية أو اقتصادية سابقة¹.

لا يرتبط التمييز الخوارزمي بالتحيز المباشر وحده، وإنما قد يظهر أيضاً في صورة تمييز غير مباشر أو تقاطعي، عندما تؤدي معايير تبدو محايدة إلى آثار غير متكافئة على فئات محددة. وتكمن خصوصية هذا النوع من التمييز في صعوبة اكتشافه أحياناً بسبب تعقيد النماذج الخوارزمية وعدم وضوح العلاقة بين البيانات المدخلة والنتيجة النهائية. لذلك تبرز أهمية الشفافية وقابلية التفسير والتدقيق المستمر لمخرجات الأنظمة الذكية إلى جانب الرقابة البشرية ووجود آليات فعالة للطعن والانتصاف.

أكدت توصية مجلس أوروبا 1(2026)CM/Rec بشأن المساواة والذكاء الاصطناعي على أهمية مكافحة التمييز طوال دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي، من مرحلة التصميم إلى الاستخدام، مع تعزيز الشفافية وقابلية التفسير والضمانات الإجرائية وسبل الانتصاف².

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي رافعة للأمن الإنساني

لم يعد الذكاء الاصطناعي يُنظر إليه باعتباره مجرد تقنية لتحسين الكفاءة التشغيلية، بل أصبح من الأدوات التي يمكن توظيفها لتعزيز الأمن الإنساني بمفهومه الواسع، الذي يضع حماية الإنسان ورفاهه وكرامته في مركز السياسات الأمنية والتنمية. أولاً - في مجال الفرص التنموية:

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز محركات التحول التنموي في العصر الرقمي، لما يتيح من إمكانيات لتطوير الإنتاجية، وتحسين تخصيص الموارد، ودعم الابتكار، ورفع كفاءة الخدمات العامة والخاصة. فبفضل قدرته على تحليل كميات ضخمة من البيانات واكتشاف الأنماط والتنبؤ بالاتجاهات، يمكن توظيفه في تحديد الاحتياجات التنموية بدقة أكبر، وتوجيه السياسات والبرامج نحو المجالات والفئات الأكثر احتياجاً. و

¹ . Frederik Zuiderveen Borgesius, *Discrimination, Artificial Intelligence and Algorithmic Decision-Making*, Strasbourg, Council of Europe, 2018, p:42

² . Council of Europe, **Recommendation CM/Rec(2026)1 on Equality and Artificial Intelligence**, adopted 4 March 2026
<https://search.coe.int/cm?i=09125948802acd7f>

تتجلى الفرص التنموية للذكاء الاصطناعي بصورة واضحة في تحسين جودة التعليم والصحة والخدمات العمومية؛ إذ يمكن للأنظمة الذكية دعم التعلم الشخصي، وتحليل المؤشرات الصحية، والمساعدة في التشخيص، وتحسين إدارة الموارد والخدمات. كما يتيح استخدام الذكاء الاصطناعي في الزراعة تحليل البيانات المناخية والتنبؤ بالمحاصيل وترشيد استخدام المياه، بينما يمكن أن يسهم في الصناعة والطاقة والنقل في تحسين العمليات وتقليل الهدر وتعزيز الكفاءة. وتكتسب هذه التطبيقات أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، حيث يمكن للتقنيات الرقمية أن تساعد على تجاوز بعض القيود المرتبطة بنقص الموارد والخبرات والبنية التحتية¹.

ثانيا - في مجال الفرص الاقتصادية :

يفتح الذكاء الاصطناعي فرصا جديدة أمام الابتكار وريادة الأعمال والاقتصاد المعرفي، من خلال ظهور أنشطة اقتصادية ونماذج أعمال قائمة على البيانات والخدمات الرقمية والحلول الذكية. ويمكن لهذه التحولات أن تدعم خلق وظائف ومهن جديدة، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز القدرة التنافسية، شريطة الاستثمار المتوازي في التعليم والمهارات الرقمية والبنية التحتية والبحث العلمي. ومن ثم، فإن الاستفادة التنموية من الذكاء الاصطناعي تتطلب بناء منظومة متكاملة تربط بين التكنولوجيا ورأس المال البشري والمؤسسات.

غير أن تحويل هذه الإمكانيات إلى فرص تنموية فعلية يظل مشروطا بقدرة السياسات العامة على الحد من الفجوة الرقمية وضمان توزيع عادل لمنافع التكنولوجيا. فغياب البنية التحتية الرقمية أو محدودية الوصول إلى البيانات والمهارات قد يؤدي إلى تركيز مكاسب الذكاء الاصطناعي في قطاعات أو مناطق أو فئات محددة، بما قد يعمق أوجه عدم المساواة القائمة. ولذلك، ينبغي أن تقوم السياسات التنموية على مبدأ شمولية التحول الذكي، بحيث لا يُقاس نجاح الذكاء الاصطناعي بحجم الاستثمار فيه فقط، وإنما بمدى إسهامه في تحسين حياة الإنسان، وتوسيع فرصه، وتعزيز قدرته على المشاركة والاستفادة من ثمار التنمية².

¹ UNDP (2025), *Human Development Report 2025: A Matter of Choice—People and Possibilities in the Age of AI*.

² . World Bank (2025), *Digital Progress and Trends Report 2025: Strengthening AI Foundations*

المطلب الثاني: قرار الذكاء الاصطناعي ما بين المسؤولية وإطار حوكمة التنظيم

أفرز التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي تحولا نوعي في طبيعة القرار، فلم يعد إنتاجه حكرا على الفاعل البشري، بل أصبحت الأنظمة الذكية قادرة على تحليل كميات ضخمة من البيانات، واستخلاص الأنماط، واقتراح البدائل، بل واتخاذ قرارات أو التأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مجالات تمس الحقوق والحريات والمصالح الفردية والجماعية وقد أدى هذا التحول إلى بروز مفهوم قرار الذكاء الاصطناعي بوصفه مخرجا لعملية خوارزمية تتداخل فيها البيانات والنماذج الحسابية ومعايير التصميم وأهداف الجهة المستخدمة، الأمر الذي يطرح تساؤلات قانونية عميقة حول مدى إمكانية إخضاع هذا القرار للمفاهيم التقليدية للمسؤولية والرقابة.

الفرع الأول: مسؤولية الذكاء الاصطناعي عن قراراته

الانتقال من قرار تصنعه الخوارزمية إلى قرار تحكمه المسؤولية والحوكمة يمثل تحديا أساسيا للقانون المعاصر؛ إذ يقتضي تحقيق التوازن بين الاستفادة من الكفاءة والسرعة التي توفرها تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبين صيانة الضمانات القانونية التي تحيط بالقرار وآثاره

أولا - غموض المسؤولية وتعدد أطر افها:

المسؤولية عن قرار الذكاء الاصطناعي من أكثر الإشكالات القانونية تعقيدا، بالنظر إلى أن القرار الخوارزمي لا ينتج عادة عن إرادة منفردة يمكن إسناد آثاره إليها بصورة مباشرة، وإنما يمثل حصيلة تفاعل متشابك بين البيانات، والخوارزميات، ومطوري الأنظمة، ومزودي التكنولوجيا، والجهات المالكة أو المستخدمة¹، فضلا عن التدخل البشري الذي قد يقتصر أحيانا على اعتماد مخرجات النظام أو مراقبتها، مما يؤدي هذا التعدد إلى نشوء حالة من غموض المسؤولية، خصوصا عندما يصعب تحديد الحلقة التي نشأ فيها الخطأ أو التي كان يمكن عندها توقع الضرر أو منعه.

وتزداد صعوبة الإسناد القانوني عندما تكون الأنظمة قادرة على التعلم من البيانات وتعديل مخرجاتها وفق أنماط يصعب تفسيرها بصورة مباشرة، إذ قد لا يكون الضرر نتيجة خطأ برمجي واضح، وإنما نتيجة بيانات غير متوازنة، أو تصميم خوارزمي منحاز، أو

¹ . European Parliament. *Liability for the Operation of Artificial Intelligence Systems*. Resolution of 20 October 2020, P9_TA(2020)0276

سوء استخدام للنظام، أو قصور في الرقابة البشرية¹، ومن ثم، فإن البحث عن مسؤول واحد قد لا يكون كافياً، بل قد يتطلب توزيع المسؤولية وفق مراحل دورة حياة النظام، بدءاً من التصميم والتطوير، مروراً بتدريب النموذج واختباره، ووصولاً إلى نشره واستخدامه ومراقبة مخرجاته.

ويطرح ذلك بدوره مسألة التمييز بين المسؤولية عن النظام والمسؤولية عن القرار؛ فقد يكون مطور النظام مسؤولاً عن عيب تقني، بينما تتحمل الجهة المستخدمة مسؤولية اختيار النظام أو تشغيله في سياق غير ملائم، في حين قد يظل متخذ القرار البشري مسؤولاً عن اعتماد مخرجاته دون التحقق من مشروعيتها أو ملاءمتها. وبالتالي، فإن مجرد إسناد القرار إلى «الذكاء الاصطناعي» لا ينبغي أن يؤدي إلى نشوء فراغ في المسألة أو تحويل الخوارزمية إلى طرف مستقل يُنسب إليه الخطأ بدلاً من الأشخاص والجهات التي صممت النظام أو استخدمته أو أشرفت عليه².

ثانياً - الفعل الآلي الذكي وقصور القواعد التقليدية

الانتقال من الأنظمة المعلوماتية التقليدية إلى الأنظمة الذكية القادرة على التعلم والاستنتاج والتكيف أدى إلى إعادة طرح مسألة الفعل القانوني المنشئ للمسؤولية. فالقواعد التقليدية للمسؤولية بُنيت في جانب كبير منها على افتراض وجود فعل بشري يمكن تحديده، وفاعل يمكن إسناد السلوك إليه، ونتيجة يمكن ربطها به من خلال علاقة سببية قابلة للإثبات. غير أن الفعل الصادر عن نظام ذكاء اصطناعي قد يكون نتيجة تفاعل معقد بين البيانات والخوارزميات وعمليات التعلم، دون أن يكون المخرج المحدد قد بُرمج أو اختير مسبقاً من شخص بعينه. وقد أشارت دراسة للبرلمان الأوروبي إلى أن التعقيد والاستقلالية والغموض الخوارزمي قد تجعل تطبيق قواعد المسؤولية القائمة على الخطأ أكثر صعوبة، ولا سيما فيما يتعلق بإثبات الخطأ والعلاقة السببية.

¹ . Bertolini, Andrea. *Artificial Intelligence and Civil Liability*. Study commissioned by the European Parliament, Policy Department for Justice, Civil Liberties and Institutional Affairs, 24 July 2025

² . European Commission. Proposal for a Directive of the European Parliament and of the Council on adapting non-contractual civil liability rules to artificial intelligence (AI Liability Directive). COM(2022) 496 final, Brussels, 28 September 2022.

ويظهر القصور بصورة أوضح في الأنظمة التي تتسم بدرجة مرتفعة من الاستقلالية؛ إذ قد يصعب تحديد اللحظة التي وقع فيها الفعل المنشئ للضرر، أو الشخص الذي كان يملك القدرة الفعلية على توقعه ومنعه. كما أن عدم قابلية بعض النماذج الخوارزمية للتفسير الكامل قد يضع المتضرر أمام عائق إثباتي، فلا يكفي أن يثبت وقوع الضرر، بل قد يُطلب منه بيان كيفية انتقال النظام من المدخلات إلى المخرجات التي أفضت إليه. وقد وصفت الأدبيات القانونية والهندسية هذه الإشكالية بأنها فجوة المسؤولية وفجوة المسؤولية القانونية في الأنظمة المستقلة، نتيجة عدم انطباق بعض التصورات التقليدية للفعل والفاعل والسببية بصورة مباشرة على السلوك الآلي المستقل¹

الفرع الثاني: نموذج حوكمة تنظيم إطار الذكاء الاصطناعي

ترز الحاجة إلى نموذج قانوني يقوم على المسؤولية الموزعة والقابلة للتتبع، بحيث تُحدد أدوار كل طرف والتزاماته، وتفرض آليات لتوثيق مراحل اتخاذ القرار، ومراقبة أداء النظام، وتقييم المخاطر، وضمان التدخل البشري عند القرارات ذات الآثار القانونية أو الحقوقية المهمة. فكلما تعددت الأطراف المشاركة في إنتاج القرار الذكي، أصبح وضوح سلسلة المسؤولية شرطاً أساسياً لتحقيق المساءلة، وليس مجرد مسألة تقنية أو إجرائية

الخاتمة:

سعيًا عبر أسطر هذه الدراسة إلى الإسهام في فهم أعمق للعلاقة بين التطور التكنولوجي وحقوق الإنسان، وإبراز الحاجة الملحة إلى تطوير منظومة قانونية وأخلاقية قادرة على مواكبة تحديات الذكاء الاصطناعي، بما يضمن تحقيق توازن حقيقي بين الابتكار التكنولوجي وصون الكرامة الإنسانية في عصر الصناعة المعرفية. وقد توصلنا لنتيجة أساسية تتحدد في أن:

التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي قد أفرز واقعا جديدا أعاد تشكيل مفهوم الأمن الإنساني، وفرض تحديات غير مسبقة على منظومة حقوق الإنسان، مما يستدعي إعادة النظر في الأطر القانونية والأخلاقية التقليدية.

¹ . Simon Burton et al., "Mind the Gaps: Assuring the Safety of Autonomous Systems from an Engineering, Ethical, and Legal Perspective," *Artificial Intelligence*, Vol. 279, 2020

النتائج

- مفهوم الأمن الإنساني لم يصبح قاصرا على الأبعاد التقليدية لنظرية الحق والواجب سواء وطنيا أو دوليا، بل امتد ليشمل أبعاد رقمية مرتبطة بحماية البيانات والخصوصية والهوية الرقمية.
- دور الذكاء الاصطناعي المتصاعد في تعزيز الكفاءة وتحسين جودة الخدمة ، لا يمنع من كونه أهم تهديد فعلي وحقيقي لمنظومة حقوق الانسان الأساسية، خاصة ما ارتبط بالاستخدام غير المنضبط للخوارزميات وخصائص التنبؤ.
- وجود قصور صارخ في الأطر القانونية الحالية، حين مواجهة تحديات الأنظمة الذكية.
- اللامساواة الخوارزمية أحد أخطر التهديدات المتواترة والمستمرة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي حين مواجهة الأمن الإنساني الحقوقي.

التوصيات

- ضرورة تطوير الإطار القانوني الدولي الموحد لاستخدامات الذكاء الاصطناعي ، بما يضمن احترام حقوق الانسان في البيئة الرقمية.
- تعزيز مبدأ الشفافية الخوارزمية .
- ادماج البعد الحقوقي في تصميم وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يضمن احترام مبادئ العدالة وعدم التمييز منذ مرحلة التفكير وصولا لمرحلة الاستهلاك .